جامعة الأزهر الشريف
المؤتمر العلمي الدولي الأول
لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بمدينة السادات

تطوير التعليم في الأزهر مطلع القرن العشرين
"دراسة وثائقية"

إعداد

أ.د/ عبد الغنى عبد الفتاح زهرة

أستاذ ورئيس قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

بكلية الدراسات العليا – جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: aamsm@hotmail.com

١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

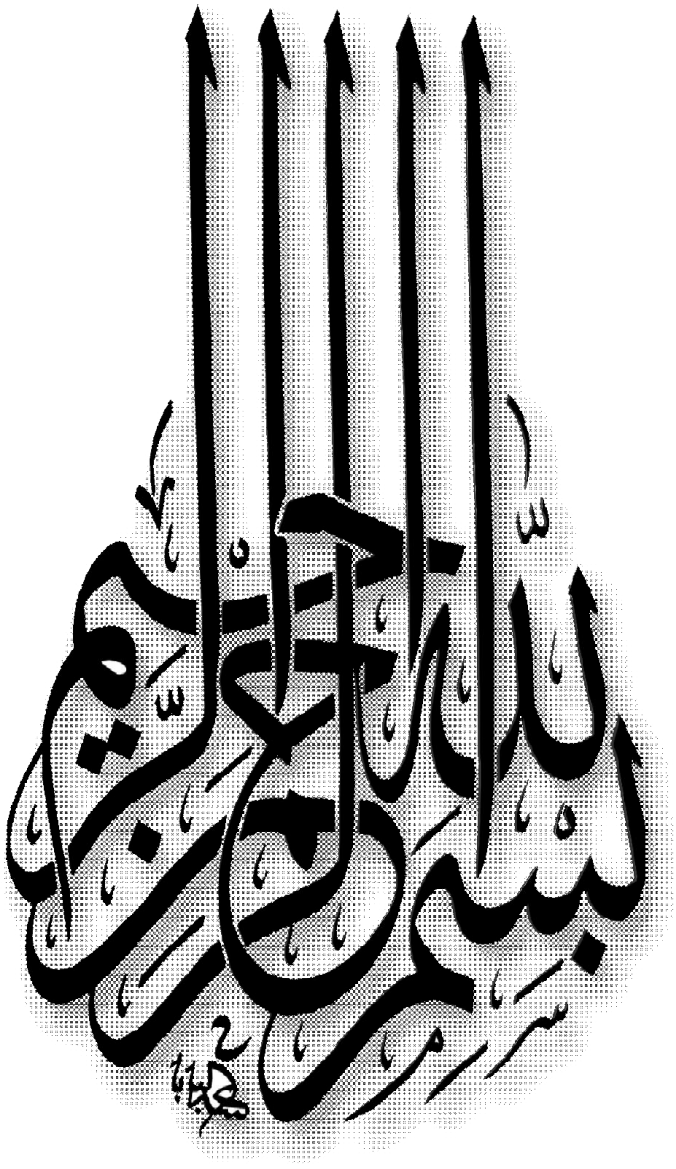
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .... وبعد

يأتي هذا البحث المعنون بـ **تطوير التعليم بالأزهر مطلع القرن العشرين – دراسة وثائقية**، كمحاولة لإلقاء الضوء على فكر متجدد يقوم على توظيف الأفكار والأسس الدينية، بحيث لا تكون أفكاراً مجردة معزولة عن مجتمعنا، إنه الفهم المتفتح والصحيح للدين وأحكامه، والذي يُقدر له البقاء والتعايش في ظل التطورات الحديثة.

إن ما ينادى به اليوم من تجديد في الخطاب الديني وتطويره ليس بالأمر الجديد، وإنما سبق وأن نادى به رواد الفكر الإسلامي الحديث، أمثال: جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، لذلك كله اهتم الباحث بالمجال الإصلاحي للعلماء الذين رفعوا راية التجديد والتطوير للتعليم فى الأزهر وعلى رأسهم الإمام محمد عبده وتلاميذه في الأزهر الشريف، وترتب على ذلك صدور قرارات ساهمت فى تطوير التعليم، حيث تتركز اهتمامات هذا البحث وحدوده في إطار ذلك المجال على بعض المحاور الرئيسية أهمها.

أولاً: طرق التعليم في الأزهر ومحاولات الإصلاح الأولى.

ثانياً: أهم الملامح الإصلاحية التي تم إنجازها فى مطلع القرن العشرين.

ثالثاً: جهود بعض مشايخ الأزهر فى مواصلة الإصلاح والتطوير.

لقد كان الإمام محمد عبده أحد دعاة الإصلاح وأعلام النهضة العربية الحديثة، فقد ساهم بعلمه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود والتقليد، وشارك في إحياء الاجتهاد الفقهي لمواكبة التطورات الحديثة في العلم، ومسايرة حركة المجتمع الحديث وتطوره في مختلف المجالات، كما سعى لتحرير الفكر الديني من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، وإنه على هذا الوجه يعد

صديقاً للعلم، باعثاً على البحث في أسرار هذا الكون، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة، كما حرص على إقامة الصلات الممكنة بين العلم والدين، ومن خلال هذا الفكر المتجدد أراد أن يطرح رؤية جديدة للتعليم في الأزهر، وينفذها ما أمكنه إلى ذلك سبيلا رغم ضراوة المقاومة من أنصار التقليد من جهة، وأعداء الأزهر والدين من جهة أخرى، وهو ما صمد له الإمام أحياناً، وعانى منه أحياناً أخرى. كما سار على نهجه بعض مشايخ الأزهر فى النصف الأول من القرن العشرين، مثل الشيخ محمد مصطفى المراغى، والشيخ الأحمدى الظواهرى، والشيخ مصطفى عبد الرازق.

أولاً : طرق التعليم في الأزهر ومحاولات الإصلاح الأولى :

كان التعليم في الأزهر قبل القرن العشرين الميلادي قاصراً على العلوم الشرعية والدينية والعربية مثل الفقه والحديث والتفسير والبلاغة، وكانت طرق الدراسة جامدة تعتمد على الحفظ والتلقين ومصادرها المتون والحواشي والشروح، ومعظمها كتب منذ فترة طويلة بأسلوب لا يفهمه كثير من الطلاب، وربما العلماء الذين يدرسون لهم إلا أن الأزهر مع هذا كان معقلاً للغة العربية وملاذاً لعلوم الدين ويحتفظ في أورقته بكثير من قوة هذه العلوم وحيويتها(١)، ولعل هذا ما أثر أحياناً على اشتغال الطلاب والعلماء بعلوم أخرى.

وعندما حضر إلى مصر الوالي العثماني أحمد باشا كور سنة ١٧٤٨م، وكان من المشتغلين بعلوم الفلك والرياضة، وأراد أن ينمي علمه ويستزيد من علماء الأزهر في هذه العلوم فأجابوه بأنهم يجهلون تلك العلوم، ولا يشتغلون بتدريسها، فقال لهم الوالي «كنت أحسب مصر كما نسمع في بلادنا منبع العلوم والفضائل، فلما جئتها أخلفت ظني، وذكرت المثل القائل: تسمع بالمعيدي خير من أن

(١) عبدالعزيز الشناوي- الأزهر جامعاً وجامعة- ط١-مكتبة الأنجلو المصرية- ١٩٨٣م- ص٣٢١.

تراه»[١].

فرد عليه أحد العلماء قائلاً: بل هي كما سمعتم معدن العلوم والمعارف، ولكن غالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث.

فعاد الوالي يقول: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت، وتحديد القبلة، ومواعيد الأهلة، وغيرها.

وكان هذا الحوار بمثابة تنبيه لعلماء الأزهر وطلابه لمحاولة البحث في العلوم الحديثة وبعضهم كان لديه بعض العلم بها مثل الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ المشهور [٢].

بعد هذه الحادثة بعدة سنوات رأينا إجازة العالم الشيخ أحمد الدمنهوري ت١٧٨٨م وفيها بيان الدروس التي حضرها وأجادها وألف فيها وهي بجانب علوم الفقه واللغة دروس «الحساب والميقات والجبر والمقابلة ...» [٣].

ثم ظهر بعد ذلك الشيخ حسن العطار (١١٩٠- ١٢٥٠هـ/ ١٧٧٦-١٨٣٥م) الذي شهد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، وعاشر علماءها، واستفاد من زيارة معالمها، واجتهد بنفسه في تحصيل المعارف الحديثة، فدرس الطبيعة والفلك والهندسة والمنطق وعلم الميكانيكا، وألف رسائل في العمل بالأسطرلاب وغيره، ثم تولى مشيخة الأزهر فسعى إلى تعميم هذه العلوم، واجتذاب العقول الناشئة إليه، ولكن الطريق كان صعباً مليئاً بالعقبات من أنصار الجمود والتقليد من المشايخ

(١) عباس العقاد-عبقري الإصلاح والتعليم- الإمام محمد عبده- مكتبة دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧١م- ص٣٠.

(٢) تاريخ الجبرتي- مطبعة الأنوار المحمدية-ج١- ص٢٤٥- وكان يجتمع يومي السبت والإربعاء لأخذ العلم عنده- وكان الوالي العثماني يقول: «لو لم أغتنم من مصر إلا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني: عبدالعزيز الشناوي: الأزهر جامعاً وجامعة- ص٢٢٧.

(٣) عباس العقاد- عبقري الإصلاح والتعليم- ص٣٨ .

والطلاب الذين ارتضوا وضعهم هذا، وتحصنوا فيه مستندين على العادات المتأصلة، والتمسك بهذه النظم باسم الدين، وكان يحز في نفس الشيخ تأخر الأزهر بينما تنشأ المدارس الحديثة في مصر مثل مدرسة الهندسة والطب والألسن ويختار لها الطلاب من بين أبناء الأزهر النابغين، وترسل منهم البعثات إلى الدول الأوربية، أما كان من الأولى أن يستفيد الأزهر بأبنائه هؤلاء في تطوير علومه ونظمه، محاطين بسياج من القيم الدينية، وأحداث نهضة كبرى في الأزهر(١).

وكان من أشهر هؤلاء الطلاب النوابغ الذين رشحهم الشيخ حسن العطار بنفسه ليسافر إلى الغرب وينتفع بفضل العلوم الحديثة تلميذه رفاعة الطهطاوي الذي تحسر فيما بعد على إهمال محمد علي للأزهر، وإحداثه للنهضة العلمية في مصر خارج نطاق الأزهر لحسابات سياسية (ليس هذا موضع دراستها) (٢).

كما نبه علماء الأزهر إلى موضع تقصيرهم في تحصيل هذه العلوم وتدريسها، وتطوير الدراسة بالأزهر، وهو ما حدا بمشايخ الأزهر من بعده وخاصة الشيخ مصطفى العروسي والشيخ محمد المهدي على إحداث بعض الإصلاح والتطوير بالأزهر مثل إدخال علوم جديدة التي يتطلبها العمل في دواوين الحكومة، واختيار العلماء الصالحين للتعليم في الأزهر وهذا هو حال الأزهر عند ظهور الإمام محمد عبده (٣).

ثانياً: أهم الملامح الإصلاحية التي تم إنجازها فى مطلع القرن العشرين

تبنى حركة الإصلاح فى مطلع القرن العشرين الإمام محمد عبده، فبعد أن نال

(١) الإمام الشيخ محمد عبده–الأعمال الكاملة– ج٢– ص ٣٢٦،٣٢٧ ؛ و أحمد تيمور باشا: أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث–القاهرة الطبعة الأولى ١٩٦٧م–ص٣١٠.

(٢) رفاعة الطهطاوي– مناهج الآلباب المصرية في مناهج الآداب العصرية– ص٣٧٢.

(٣) د. إبراهيم أحمد العدوي– الشرق الإسلامي في العصر الحديث–مكتبة الشباب ١٩٨٩م– ص٧٠، ٧١

الإمام شهادة العالمية في الأزهر انطلق ليبدأ رحلة كفاحه من أجل العلم والتنوير، وبدأ التدريس في الأزهر حيث خطا أول خطواته في الإصلاح وهي أنه لم يدرس النحو والفقه كغيره من المشايخ، وإنما علم المنطق والفلسفة والتوحيد ليربي العقل ويهذب الخلق، ولم يكتف بالتعليم في الأزهر(١)، وإنما علم في دار العلوم عندما عين مدرساً للتاريخ بها، ودرس لهم مقدمة ابن خلدون، وألف لهم كتاباً في علم الاجتماع والعمران، وكان يقرأ في بيته لبعض الطلبة (تهذيب الأخلاق) للمفكر الفرنسي مسكويه، وتاريخ المدنية في أوربه وفرنسا لمؤلفه الفرنسي فرانسوا جيزو، وكان الإمام قد تعلم الفرنسية في الأربعين من عمره(٢).

كما اتصل بالجرائد – وخاصة الأهرام – يكتب فيها مقالات في الإصلاح الخلقي والاجتماعي وبعد سنوات طويلة من النفي خارج مصر تنقل خلالها الإمام بين العديد من البلدان بسبب الأحداث السياسية والثورة العرابية، والاحتلال الإنجليزي لمصر، عاد الإمام ليجد كل شيء في يد الإنجليز، إلا أن هذا لم يثنه عن عزمه وشغله الشاغل وهو إصلاح المؤسسات الإسلامية مثل الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية، ورأى من أجل تحقيق ذلك واقعياً مسالمة الخديوي والاستعانة بالإنجليز في تحقيق ما ينوي عليه من إصلاح، لأنه كان يرى أن إصلاح الأزهر من الأهمية بمكان، فهو بمثابة إصلاح للأمة الإسلامية كلها(٣).

إلا أن الخديوي توفيق لم يساند الإمام إلا في إدخال بعض الإصلاحات الثانوية فلم يكن لديه استعداد لفهم التجديد المنشود، ولم ينظر إلى رؤية الإمام في

(١) أنور حجازي– عمالقة ورواد– الدار القومية للطباعة والنشر– القاهرة– ص١٢٧.

(٢) محمد ضياء الدين الريس– الشرق الأوسط في التاريخ الحديث– مكتبة الشباب– الطبعة الثانية ١٩٦٥م– ص١٦٧.

(٣) محمد رشيد رضا–تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده– الطبعة الثانية– دار الفضيلة ٢٠٠٦م–ج١– ص٤٢٥.

الإصلاح بعين الرعاية والتقدير.

وعندما تولى الحكم الخديوي عباس الثاني استبشر الناس بولايته خيراً، ورأوا فيها فاتحة عهد جديد، وتقدم الإمام إلى الخديوي عباس، وشرح له رؤيته في إصلاح الأزهر وتحويله من الحال التي كان عليها، وكان مما قاله له: إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة (الأزهر، والمحاكم الشرعية، والأوقاف) فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها، وقد تركها له الإنجليز لأنها دينية فهم لا ينازعونه فيها الآن، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها إذا طال العهد، وساعدت الفرص، فيجب المبادرة لإصلاحها وخلاصة رأيه في ذلك أن يكون الأزهر جامعة بالمعنى الصحيح، يتلقى فيها الطلاب الثقافة الصحيحة التي تعدهم لأن يكونوا رجالاً عاملين، فيكون منهم لمصر وللإسلام قضاة ذو نزاهة أو أساتذة باحثون، وعلماء متخصصون، ومرشدون مخلصون يعملون على بث الآراء الدينية السليمة، ومكافحة البدع والخرافات(١).

وكلف الخديوي الإمام أن يضع مشروعاً للإصلاح، فشكل الشيخ لمعاونته مجلس إدارة من كبار علماء الأزهر، وصار هو وصديقه الشيخ عبدالكريم سلمان (٢) – وكان يرى رأي الإمام في الإصلاح ومن أعضائه، وجعل مهمة ذلك المجلس الإشراف على التعليم والإصلاح بالأزهر (٣).

وسار الشيخ في إصلاحاته في أول الأمر بسرعة اغتناماً للفرصة حيث يدرك

(١) د. عثمان أمين– رائد الفكر المصري– الإمام محمد عبده– مكتبة النهضة المصرية– القاهرة– ١٩٥٥م– ص١٨٣.

(٢) كان الشيخ عبدالكريم سلمان من علماء الأزهر،وممن يتولون الكتابة في الوقائع المصرية مع الإمام محمد عبده عندما تولى رئاسة تحريرها وكان من أنشط علماء الأزهر وكان بجانب عمله في الوقائع المصرية عضواً بالمحكمة الكبرى بمصر، وعضواً بالمحكمة الشرعية العليا. سليمان رصد – كنز الجوهر في تاريخ الأزهر –القاهرة/١٣٢٣هـ– ص١٦٨.

(٣) محمد رشيد رضا– تاريخ الأستاذ الإمام– ج١ –ص٤٢٧ .

الشيخ تقلبات السياسة، وإمكانية نزع الخديوي تأييده له في أي وقت – وهو ما سيحدث بالفعل فيما بعد، وبذلك أتيحت الفرصة للإمام لإصلاح الأزهر الذي تمناه من يوم أن كان مجاوراً ساخطاً على سوء حاله وكان الإمام يتمنى أن يتم الإصلاح في الأزهر باقتناع كبار شيوخه ورضى أهله لكي يتم الإصلاح دون معارضة وإثارة الحساسيات التي عطلت الإصلاح به زمناً طويلاً منذ أيام محمد علي.

ورغم هذا كان الإمام يدرك مدى الصعوبات التي ستواجهه، إذ أنه لابد قد قرأ المحاولات التي سبقته، وكيف ووجهت من قبل معارضي الإصلاح والتطوير، فالأزهريون كان يتزعمهم طائفة ألفت القديم حتى عدته ديناً، وكرهت الجديد حتى عدته كفراً، وأفنت عمرها في فهم لفظ، وتخريج جملة، وتأويل خطأ، فإذا أتى مصلح سمموا الجو حوله، واحتموا بالدين يخيفون به الحكومة، ويكسبون به عامة الشعب، فيضطر المصلح إلى الانسحاب إن غضب أو المداراة والمسالمة والرضا بالموجود إن لم يغضب، وتضطر الحكومة أن تتخلى عن إصلاح الأزهر حباً في السلامة، وتبحث عن التطوير في أماكن أخرى(١).

وكانت أولى العقبات من شيخ الأزهر حينذاك الشيخ محمد الإنبابي الذي كثرت شكوى الأزهريين من سوء إدارته للأزهر ورفعوا العرائض إلى الخديوي بذلك، وطلبوا تغيير الأوضاع، فسعى بعض الناس لإقناعه بالاستقالة نظراً لمرضه أيضاً، ولتعيين الخديوي الشيخ حسونة النواوي وكيلاً للأزهر في جمادى الآخرة سنة ١٣١٢هـ، وأخذت عليه العهد بإقامة الإصلاح الجديد الذي ينشده الإمام محمد عبده والاتفاق معه على هذا الإصلاح، فاضطر شيخ الأزهر لتقديم استقالته بعد أن ظل متشبثاً بها نحو ستة أشهر في المحرم سنة ١٣١٣هـ(٢).

---

(١) أحمد أمين–زعماء الإصلاح– ص٣١٧ – و د. إبراهيم صقر– مشكلة الحرية عند الشيخ محمد عبده– المؤتمر العلمي الثاني –القاهرة– ص٦.

(٢) كان الشيخ الإنبابي قد أصيب بشلل قبل استقالته عام سنة ١٣١١هـ، وتوفي بعد استقالته بقليل في شوال سنة ١٣١٣هـ وعمره يومئذ ٧٤ عاماً. علي عبدالعظيم– مشيخة الأزهر–مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٩٩٨م– ج١– ص٢٦٠.

وعندما صدر الأمر العالي من الخديوي بتشكيل مجلس إدارة الأزهر في رجب سنة ١٣١٢هـ من الشيخ حسونة النواوي رئيساً والشيخ البشري والشيخ يوسف الحنبلي والشيخ عبدالكريم سلمان والإمام محمد عبده والشيخ عبدالرحمن الشربيني بصفتهم أعضاء فيه، اعتذر الشيخ الشربيني متعللاً بسوء صحته، ولكنه في واقع الأمر كان معارضاً للنظام الجديد ولخطوات الإصلاح [١] .

ورغم هذه العقبات إلا أن الإمام كانت له عزيمة لا تلين، وهمة عالية، رغم ما أشير عليه أحياناً بالتدريج والسير بهواده، حتى لا يكثر معارضيه، ويألبوا عليه الرأي العام، وما أسهل استثارته حينذاك بشعارات دينية أو وطنية.

وكان مجلس إدارة الأزهر فاتحة عهد جديد في تطوير التعليم بالأزهر، وخاصة في الفترة التي حفل فيها بعضوية الإمام وصديقه الشيخ عبدالكريم سلمان وتمكن من وضع قانون به كثير من الإنجازات، عكف عليه الإمام ووضعه بنفسه، وكان هدفه أن يجعل إصلاح الأزهر كاملاً يقضي على كل أثر للجمود في الأزهر، وقدمه إلى الخديوي لإقراره، وساعدت بعض الأحداث في الأزهر حينذاك مثل حادثة رواق الشوام[٢] إلى إقرار القانون في أسرع وقت من قبل الخديوي في العشرين من المحرم سنة ١٣١٤هـ.

---

(١) د. مصطفى رمضان–تاريخ الإصلاح في الأزهر–دار الوفاء بالقاهرة ١٩٨٤م – ص٢٢.

(٢) وقعت حادثة رواق الشوام في ١٩ من ذي الحجة سنة ١٣١٣هـ عندما حدث وباء الكوليرا بالأزهر، ومرض برواق الشوام بعض الطلاب، ورأت الجهات الصحية عزل طالب مصاب، ومنعه من الاختلاط بسائر الطلاب حرصاً على سلامة أهل الأزهر، فعارض طلاب الرواق هذا العمل الصحي محتجين بأن الشؤون الصحية كانت قد نقلت من قبل بعض الطلاب من الرواق، ولم يوقف لهم على أثر، واشتد الجدال بين الفريقين، واعتصم الطلاب بالأزهر، وأبلغ الأطباء الحكومة بأنهم أهينوا ، فحضر محافظ القاهرة والشرطة، فرجمهم الطلاب بالحجارة، فأمر الحكمدار (رئيس الشرطة) عساكره بحصار الجامع الأزهر، وكسر أبوابه وإطلاق الرصاص على الطلبة فمات بعضهم في الحال، وتم القبض على عدد كبير من الطلبة الشوام والمصريين بل وبعض العلماء. واستاء أهل الأزهر بسبب هذه الحادثة التي وصل صداها إلى شعوب العالم الإسلامي بل واستاء الخديوي أيضاً منها، ولكنها نبهت الحكومة إلى حال الأزهر وطلابه والجمود الذي كان سائداً في فكر الطلاب آنذاك. سليمان رصد: كنز الجوهر – ١٩٥ وما بعدها.

قانون الجامع الأزهر (محرم ١٣١٤هـ/يولية ١٨٩٦م)

واشتمل هذا القانون على ستة أبواب تتضمن على اثنتين وستين مادة، وتضمن الباب الأول تشكيل مجلس إدارة الأزهر من خمسة أعضاء غير الرئيس منهم ثلاثة من علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة، وانعقاده مرة كل خمسة عشر يوماً، واختصاصه وضع القواعد التي يسير التدريس عليها، وضبط الطلبة والأعمال وكل ما له علاقة بالأزهر والأبواب الأخرى تتعلق بإصلاح التعليم وأحوال الطلاب والعلماء في الأزهر.

وبدأ الإصلاح في التعليم بتحديد مدة الدراسة في الأزهر، فقد جرى العرف قبل ذلك على أن يقضي المجاورون من أعمارهم الأعوام الطوال في الأزهر، فحدد القانون بدء السنة الدراسية ونهايتها، كما حددت أيام العطلة، وكان الحال قبل ذلك بلا ضابط، وكان المشايخ والطلاب يمكنهم التغيب متى شاءوا واشترط القانون أنه لا يعد من طلبة الأزهر إلا من بلغ خمس عشرة سنة على الأقل ويكون عارفاً بالقراءة والكتابة وحافظاً نصف القرآن على الأقل، ووجه الإمام عنايته بعد ذلك إلى نظام التدريس والامتحان، فاقترح أن تعقد للطلبة امتحانات سنوية، ولم يكن ذلك النظام معروفاً في الأزهر، واقترح المشروع مكافأة الطلبة المتفوقين لبث روح التفوق فيهم .

أما الامتحان النهائي فينقسم إلى قسمين امتحان شهادة الأهلية وامتحان شهادة العالمية، أما امتحان شهادة الأهلية فيكون لمن قضى ثمان سنوات فأكثر في الأزهر، ودرس ثمانية علوم على الأقل، وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر، وأما امتحان العالمية فيكون لمن قضى اثنتي عشرة سنة فأكثر بالأزهر، وتلقى علوم التوحيد والأخلاق الدينية والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من علماء الأزهر، ومن ينجح في امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق في وظائف

الإمامة والخطابة وتدريس الوعظ بالمساجد، ومن ينجح في امتحان شهادة العالمية يكون له الحق في التدريس في الأزهر وغيره وخاصة الوظائف العالية(١).

وثالث الإصلاحات وأهمها، ويقضي بإلغاء دراسة بعض الكتب العقيمة كالشروح والحواشي والتقارير، التي اعتاد المشايخ تلقينها الطلبة من غير فهم. واستعيض عن ذلك بكتب أنفع وأقرب إلى مدارك الطلاب.

وتم تأليف لجنة من ثلاثين عالماً وجعل الشيخ سليم البشري رئيساً لها، ثم انتخب منها لجنة للبحث في كل فرع من العلوم، واختيار الكتب التي يتم تدريسها، وإبداء رأيها للجنة الكبرى، التي أقرت ما عرض عليها بعد تعديل طفيف(٢).

وعلى سبيل المثال تضمن القرار بأن الكتب التي تقرأ في السنوات الأربع الأولى الممنوع فيها الحواشي والتقارير تكون في علم النحو من الأجرومية إلى ابن عقيل، وفي فقه الحنفية من مراقي الفلاح إلى العيني، وفي فقه المالكية من ابن تركي إلى الشرح الصغير، وفي فقه الشافعية من ابن قاسم إلى التحرير ومنع تدريس شرح الكفراوي على الأجرومية الذي كان شائعاً بين علماء الأزهر لثقله على الطلبة المبتدئين، وألزم الأساتذة أن يبدأوا دروس الفقه في كل سنة من السنين الأربع الأولى برسالة في علم التوحيد قاصرة على سرد العقائد ومجردة من البراهين الكلامية، وأن يختتموا دروس الفقه في كل سنة منها برسالة صغيرة في علم الأخلاق حتى يشب الطالب متحلياً بالآداب الشرعية(٣).

وبعد السنوات الأربع الأولى فللأستاذ والطالب الخيار في قراءة الحواشي أو عدمها، وأما التقارير فلا يجوز قراءتها إلا بقرار من مجلس إدارة الأزهر.

---

(١) عبدالمتعال الصعيدي- تاريخ الإصلاح في الأزهر-القاهرة ١٩٤٣م-ص٥٨.

(٢) رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الإمام - ج١ ص٢٨، د. كمال الدين عبدالغني المرسي - الإمام محمد عبده -المكتب الجامعي- الحديث بالإسكندرية- ص٧٤.

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام- ج١- ص٤٢٩.

ورابع الإصلاحات يرمي إلى تقسيم العلوم التي تدرس بالأزهر إلى علوم مقاصد وعلوم وسائل، فأطيلت مدرسة الدراسة في علوم المقاصد كالتوحيد والتفسير والحديث والفقه. أما علوم الوسائل كالمنطق والنحو والبلاغة وضم إليها الحساب والجبر، وهذه العلوم بقسميها هي التي يلزم طلاب شهادة العالمية بأداء امتحان فيها.

والإصلاح الخامس وهو الذي يعد طفرة كبيرة في تطور التعليم بالأزهر وهو إدخال عدد من العلوم لم تكن تدرس في الجامع الأزهر وعلى رأسها التاريخ الذي رأى جميع أعضاء مجلس الإدارة وليس الإمام وحده وجوب قراءة التاريخ ، وأن يكون المقصود منه بيان الحوادث وتعليلها ، لا مجرد سرد القصص والحكايات، كما أضيف علم تقويم البلدان (الجغرافيا) والرياضيات والفلسفة والتاريخ الطبيعي، وغيرهم من العلوم التي أهمل تدريسها فترة طويلة بالأزهر[١] .

أما الإصلاح السادس ويعتبر هاماً وضرورياً لأي تطور في التعليم، وربما كان أول ما شغل فكر الإمام وباله، وهو إصلاح أحوال العلماء المادية ليتفرغ العالم لعلمه، ولا يشغل باله بمنحة من هنا أو مكافأة من هناك.

وكان وضع العلماء المالي قبل ذلك سيئاً، والمرتبات ليس لها ضابط، وتوضع حسب الأهواء، وعلى رأسها هوى شيخ الأزهر، وكانت تنقسم إلى قسمين: سنوية وشهرية، فكان البعض ينال القليل الذي لا يكفيه، والبعض الآخر كان نصيبه الحرمان، وليس له مرتب أصلاً، ورضى بالخبز الذي يصرف له، ويروي الشيخ عبدالكريم سلمان أنه كان يعرف واحداً من هؤلاء العلماء عرض عليه لفقره، وعلمه بحاله بعض الشيء من ماله كل شهر فأبى ذلك، وطلب منه أن يرجو شيخ الأزهر حينذاك في أن يعطيه شيئًا ولو من مرتبات صدقات الأوقاف، ففعل الشيخ

(١) د. عثمان أمين – رائد الفكر المصري ص١٨٤.

عبدالكريم، ورضى العالم بما توسط به له عند شيخ الأزهر وهو نزر قليل(١).

وإذا توفي أحد العلماء الحاصلين على راتب ترى بيت شيخ الأزهر خاصاً بالمراجعين والشاكين البائسين للحصول على جزء من هذا الراتب، وربما انتهى الأمر بعد الرجاء والتزلف والشكوى بتقسيمه وضمه إلى مرتبات المحظوظين، وحرمان الخالين منها بالمرة، فيعودون إلى منازلهم ينتظرون موت عالم آخر لعله ينالهم من مرتبه شيء يسير(٢).

وتقرر في هذا القانون وضع مرتبات لعلماء الأزهر لا تنقص في العام عن اثني عشر جنيهاً، ولا تزيد عن ثلاثين حسب درجة العالم وعلمه، ووضع ضوابط لكل درجة، وحدد ضوابط للترقي لا يتعداها أحد(٣).

وتحسنت بلك أحوال العلماء، وجعلهم في مأمن من استبداد أي مسئول مهما كان وضعه بالأمر والصرف لمن يشاء، كما حدد ضوابط لصرف مرتب من يموت من العلماء لأولاده لاشتغالهم بالعلم خلفاً لآبائهم، وتشجيعهم على ذلك بمراقبة من مجلس إدارة الأزهر(٤).

وجاء الإصلاح السابع في تطوير التعليم بالأزهر ليحدد العلاقة بين العالم وطلابه، حيث لاحظ الإمام وأعضاء مجلس إدارة الأزهر أن في الأزهر عادة مستحكمة، وهي إهمال الأستاذ للطالب في آدابه، وفي مواظبته على الحضور في

(١) تاريخ الأستاذ الإمام – ج١– ص٤٣٤.

(٢) د. مصطفى رمضان – ص٣١.

(٣) سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق القومية– سجل رقم (١٣) سنة ١٩١٠م.

(٤) يذكر الشيخ محمد رشيد رضا أن أحد العلماء لما رأى مرتبه قد زاد قال له: أنا غير مصدق بأنني أخذت شيئاً، وكيف أصدق وأنا لم أكلم أحداً ولم أرج كبيراً، إن هذا لمن المحال، ولم يصدق هذا العالم إلا بعد أن قبض الزيادة بيده آخر الشهر، وتكرر صرفها بتكرار الشهور، وهنالك عرف أن الحق أصبح يصل إلى صاحبه بدون ذلك الطريق المعروف. تاريخ الأستاذ الإمام – ج١–ص٤٣٦.

الدروس، وإهمال الطالب لأنه لم يتعود من مشايخه المراقبة عليه، فأهمل في احترامه لهم، وتباطأ في أعماله، ولم يبال بحقوق إخوانه الطلبة، ففسدت أخلاق الطلاب، وضاعت آدابهم الدينية، وساءت العشرة بينهم.

وقد اهتم الإمام ومجلس إدارة الأزهر بوضع دواء لتلك الأدواء فأصدر قراراً في شعبان سنة ١٣١٤هـ بين فيه ما على الطالب من الحقوق وما على الأستاذ من الواجبات، فحتم على الطالب أن لا يتلقى أقل من ثلاثة دروس في اليوم، وأن لا يشتغل أثناء الدرس بغيره، ولا يكلم فيه غير أستاذه، وأن لا يسأل الطالب أستاذه في الدرس أكثر من ثلاث مرات في الموضوع الواحد، فإن بقيت لديه شبهة كلمه فيها بعد الفراغ من الدرس، وأن تكون سيرته الشخصية ملائمة لشرف العلم والدين، وأن يحترم أستاذه في الدرس فلا يرفع صوته عليه، ولا يجلس بين يديه بهيئة تنافي الآداب، وأن يعامل زملاءه في الدرس بالحسنى.

وحتمَ القرار على الأستاذ أن يكون القدوة الحسنة للطلبة في حسن الأخلاق والسيرة الشخصية، وأن يتعهد الطلبة الذين يحضرون درسه بنفسه، وأن يجتنب سب الطلاب أو ضربهم، وإنما وضع قواعد محددة لعقابهم في حال مخالفتهم.

واهتم القرار بأن يوجه الأستاذ ذهن الطالب إلى تعقل المسائل وفهم المعاني من أقرب الوجوه، وأن يحضر الأستاذ درسه قبل إلقائه فيراجع ما يحتاج لمراجعته من الكتب، ويسمح للطلاب بإبداء آرائهم، ويقبلها إن كان صواباً، ولا يخلط مسائل علم بمسائل علم آخر إلا مسألة جاءت عرضاً ويتوقف عليها فهم الموضوع، وجعل مدة الدرس لا تنقص عن ساعة ولا تزيد عن ساعتين(١).

ولو أعدنا قراءة هذه القرارات مرة أخرى لوجدنا الإمام محمد عبده قد سبق عصره في تطوير أسلوب التعليم ونظمه، وهو ما يطابق أحدث النظم المعمول بها حالياً، حيث حرص الإمام على اتباع أسلوب المناقشة بين العالم والطالب وليس

(١) محمد رشيد رضا – تاريخ الأستاذ الإمام – ج١– ص٤٥٧.

التلقين، وعلم أن لذهن الطالب طاقة لا يتعداها في فهم الدروس، وعمل على إبراز شخصيته العلمية منذ صغره بتشجيعه على إبداء رأيه أمام أستاذه، وقد التزم الأستاذ الإمام بهذه التعاليم في دروسه، وطبقها على نفسه وعلى طلابه قبل أن يلزم بها غيره، ولذلك كانت حلقته غاصة بالطلاب الذين ينهلون من علمه، ويسعدون بطريقته الجديدة في التعليم، وإن كان كثيرون من العلماء لم يلتزموا بذلك بل وحاربوه.

وبالإضافة إلى الإصلاحات السابقة كانت هناك بعض الإصلاحات الأخرى التي توفر الجو المناسب والمناخ الملائم لطلاب العلم كي لا يكون هناك شيء يشغلهم عن طلب العلم أهمها: إصلاح نظام الأروقة وتقرر أن يكون شيخ الرواق الذي يقيم فيه الطلاب من أهل الرواق ومن علماء الأزهر لأنه أكثر الناس دراية بأحواله، ويناط به تقييد أسماء الطلبة، وملاحظتهم في سفرهم ورجوعهم، وأثناء دراستهم، والتزامهم بآداب العلم وأخلاقه.

كما اهتم مجلس إدارة الأزهر بالأوضاع الصحية، وتم تعيين طبيب بالأزهر يشرف على الشئون الصحية، ويكشف على المرضى من العلماء والطلاب، وتم إصلاح كثير من الأوضاع التي تكون مبعث الأوبئة أو تساعد عليها، مثل استبدال أحواض الوضوء بالأنابيب المعروفة بالحنفيات [(١)]. وتم بناء مستشفى لطلبة العلم الفقراء، يقيمون فيه وقت العلاج، وتم استبدال مصابيح الزيت بمصابيح الغاز ذات الضوء الأبيض، وتحسنت أوضاع الطلاب والعلماء الصحية[(٢)].

ورأى الإمام محمد عبده ومجلس إدارة الأزهر معرفة مدى نجاح إصلاحاتهم

(١) د. مصطفى رمضان – تاريخ الإصلاح، ص٣٧، وقد اعترض بعض الطلاب على هذا التغيير واعتبروه من سيئات الإصلاح لأنه ذهب ببركة الأزهر، وهذا يدل على مدى جمود التفكير عند الطلاب آنذاك.

(٢) عبدالحليم الجندي– الإمام محمد عبده–(ص٧٧) (دار المعارف)، عبدالكريم سلمان – أعمال مجلس إدارة الأزهر – ص٧٠ وما بعدها (مطبعة المنار).

بعد بدايتها بعدة سنوات، فعملوا موازنة بين الطلاب الذين جمعوا بين العلوم الحديثة والعلوم القديمة، والطلاب الذين اقتصروا على العلوم القديمة، فقرر الإمام أنه لا يقبل طلب امتحان المكافآت في علم من العلوم الحديثة وحده بل لابد أن يطلب الامتحان في ثلاثة علوم من العلوم القديمة معه على الأقل، وأن من يطلب الامتحان في العلوم القديمة وحدها يقبل منه، فلما امتحن الفريقان ظهر أن الناجحين في العلوم القديمة من الذين جمعوا بينها وبين العلوم الحديثة أكثر من الناجحين ممن لم يشتغل إلا بالعلوم القديمة، ولا يؤدي إلى ضعفهم فيها كما يزعم أعداء الإصلاح بالأزهر(١).

ولكن رغم ما عاناه الإمام محمد عبده من عنت الشيوخ الجامدين، وما حيك حول مساعِيه من دسائس الخديوي وحزبه(٢)، فإن البذر الطيب الذي يزرعه لابد أن يحمل ثمراً طيباً، فقد شوهدت في طلبة الأزهر إذ ذاك حماسة شديدة، ودبت فيهم روح فتية، وشاعت عندهم رغبة في التوسع في التحصيل واستيعاب العلوم الجديدة، بعد أن بث فيهم الإمام من الآراء الحرة والأفكار المستنيرة الكثير، وبث فيهم عزمه وهمته ورغبة في رفع شأن الأزهر(٣).

(١) عبدالمتعال الصعيدي – ص٦٦– عبدالحليم الجندي – الإمام محمد عبده – ص٧٧.

(٢) د. كمال الدين عبدالغني مرسي – الإمام محمد عبده – ص٧٥، جريدة المقطم عدد ١٨ مارس ١٩٠٤م وفيه رد الإمام محمد عبده على حديث شيخ الأزهر الشيخ عبدالرحمن الشربيني في جريدة المؤيد في ١٤ مارس ١٩٠٤م هاجم فيه الدعوة إلى إصلاح الأزهر، ووصفها بأنها ترمي إلى أن يحول هذا المسجد العظيم إلى مدرسة فلسفة وآداب تحارب الدين وتطفئ نوره.

(٣) د. رأفت الشيخ– دراسات في تاريخ العرب الحديث وجهاد الأندلسين– دار الثقافة للنشر– القاهرة– ١٩٩٢م– ص٣٩٨.

قانون رقم ١ لسنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م[١].

أصدرت الحكومة هذا القانون لتطوير نظام الدراسة بالأزهر عما كانت عليه فى القانون السابق، ولتثبت الحكومة أنها تسير فى طريق الإصلاح رغم استقالة كبار دعاة الإصلاح فى الأزهر من مجلس الأزهر مثل الإمام محمد عبده، والشيخ عبدالكريم سلمان.

ويعد هذا القانون من أهم قوانين التطوير فى الأزهر، وأهم ما فيه أنه جعل الدراسة ثلاث مراحل، وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلوماً مخصوصة، وزاد فى العلوم الدراسية، والأهم أنه جعل دراسة العلوم الحديثة إجبارياً بعد أن كان اختيارياً فى القانون السابق، وكذلك الاختبار فيها إجبارياً، ولا يجوز الانتقال من سنة دراسية إلى أخرى إلا بعد اختياز الامتحان[٢].

ولعل هذه التعديلات الأخيرة هى التى أدت إلى ثورة بعض طلاب الأزهر ومشايخه على القانون، مما اضطر الخديوى إلى ابطال العمل به سنة ١٣٢٧هـ، والعودة لقانون ١٣١٤هـ الذى لا يلزمهم بدراسة العلوم الحديثة، أو الاختبار فى نهاية كل عام. ورأى دعاة الإصلاح التدرج فى الإصلاح بعد ذلك لتفادى ثورة المتمسكين بالجمود وعدم التطوير والإصلاح.

قانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

في مطلع القرن العشرين ظهرت أبرز ثمار حركة الإصلاح في الأزهر بصدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م،الذي يعد من أهم القوانين التي صدرت لتنظيم الدراسة بالأزهر حتى نهاية العقد السادس من القرن المذكور؛ لأنه يمثل النواة الحقيقية للجامعة الأزهرية الحديثة، واللبنة الرئيسة التي بُنيت عليها القوانين الأخرى المماثلة التي صدرت

١جريدة الوقائع المصرية – عدد رقم ٢٨ بتاريخ ٨ صفر ١٣٢٦هـ/ ١١مارس ١٩٠٨م.

٢عبدالمتعال الصعيدى– تاريخ الإصلاح فى الأزهر– ص٨٤.

تباعًا بعد ذلك.

نشأة هيئة كبار العلماء:

دخلت نظم التعليم في الأزهر في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م طورًا جديدًا، من حيث نظم التعليم والدراسة والتوسع في العلوم الحديثة والعصرية، إلا أن أبرز ما اشتمل عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م هو تشكيل هيئة من كبار علماء الجامع الأزهر تحت مسمى " هيئة كبار العلماء "؛ لتتفرغ لدراسة أمهات الكتب في العلوم القديمة، فتسير في دراستها بالطريقة القديمة في التدريس، أي أسلوب الحلقات، ولا تتقيد بشئ مما تقيدت به الدراسة في النظام الحديث، لتجعل من الأسلوب القديم نمطًا يُحتذى به ويعتمد عليه فى إحياء القديم واستمراره بنفس أسلوب السلف مع اختلاف الإمكانيات والظروف[١٠]، فترتب على إنشائها تحقيق التوازن بين التطوير والتجديد ومواكبة روح العصر من جهة، وبين المحافظة على طرق الأقدمين في الشرح والدراسة والمحافظة على التراث من جهة أخرى.

وعن التعريف بالهيئة والغرض الرئيس من إنشائها كما أوضحته وحددته لجنة إصلاح الأزهر التي أُنيط بها إعداد مشروع القانون عام (١٣٢٨هـ/١٩١٠م) : "أن هيئة كبار العلماء ركن مهم من أركان الإصلاح في الأزهر، بل والذروة التي يجب بلوغها منه؛ ليعود إليه أولئك الفقهاء المحققون، والمحدثون الثقاة، والمفسرون المطلعون، واللغويون البلغاء، والمؤرخون الصادقون، وأهل الإصلاح والتقى ...، إن هيئة كبار العلماء هى التي يرجى منها أن تكون تاج الجامعة الأزهرية، ومن أهلها أن يكونوا أساطين العلم، وحُفَّاظ الشريعة، ومقومي لغة القرآن، لتركن الضمائر الواجفة إلى عملهم، وتهدأ النفوس الراجفة بهديهم وإرشادهم، وتطمئن

١() للمزيد عن نظم التعليم والدراسة التي تقررت بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م ينظر: الحسيني حسن حماد: تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦- ١٣٨١هـ/ ١٩٠٨- ١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر فرع أسيوط، أجيزت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، ص ص ١٠٠- ١٧٧.

قلوب المؤمنين بقيامهم حفاظًا لليقين، وحراسًا على شريعة النبي الأمين "[1]، أي إيجاد فئة من علماء الأزهر المتخصصين في مختلف العلوم الشرعية والعربية يُرجع إليهم دون غيرهم في المسائل التي تتعلق بتلك العلوم[2]، وبهذا أصبحت الهيئة منذ إصدار القانون هي المرجع الرئيس الذي يوكل إليه في كل ما يختص بالعلوم الإسلامية.

تشكيل الهيئة

أفرد القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١م بابًا خاصًا بـ " هيئة كبار العلماء "، متناولًا فيه ما يتعلق بتلك الهيئة من الأحكام والضوابط، بأن تتألف من ثلاثين عالمًا متخصصًا يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة (الأحناف وأن يكون عددهم أحد عشر عالمًا، الشافعية وأن يكون عددهم تسعة علماء، المالكية وأن يكون عددهم تسعة علماء، الحنابلة وأن يكون عددهم عالم واحد)، ووضع شروطًا خاصة بمن يكون عضوًا فيها، وما لها من المهام والاختصاصات، وأن يكون تعيين أعضائها بإرادة سنية[3].

---

(١) مجلة نور الإسلام، السنة السابعة، العدد٢١، مطبعة المعاهد الدينية العلمية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٣٦٠هـ / ٢٠نوفمبر ١٩٤١م، ص٦؛ د. زوات عرفان المغربى: هيئة كبار العلماء (١٩١١– ١٩٦١)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٢٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ٧٧.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق الأزهر الشريف، سجلات قيد الوقفيات الخاصة بالمشيخة في الفترة ٢١ محرم ١٣٣٢– ١٩ ربيع الآخر ١٣٣٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٩١٣– ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠م، سجل رقم ١، كود (٠٠١١٣٥ـ ٥٠٠٤)، محاضر جلسات لجنة تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١، التي عقدت بدار مشيخة الجامع الأزهر، في الفترة ٢١ محرم– ١٩ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٩١٣– ١٥ أبريل ١٩١٤م .

(٣) قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، الصادر به الأمر العالي بسراى رأس التين في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١م، الباب السابع، المواد (١٠٢ـ ١١٣).

كما نص القانون على أن يُعين لكل عالم من الهيئة " كرسي" ومكان خاص به داخل الجامع الأزهر لتدريس العلم المُكلَف به من العلوم الآتية:

(أ) الفقه وأصول الفقه.

(ب) الحديث ومصطلح الحديث.

(ج) تفسير القرآن الكريم.

(د) علوم اللغة العربية.

(هـ) التوحيد والمنطق.

(و) التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية(١).

أما عن الشروط التي أوجب القانون توافرها فيمن يُنتخب كعضو في "هيئة كبار العلماء" فكانت كالآتي:

أولًا: ألَّا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة.

ثانيًا: أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى عشر سنين على الأقل، منها أربع على الأقل في القسم العالي.

ثالثًا: أن يكون قد ألَّفَ كتابًا في أحد العلوم المذكورة، وأن يكون قد مُنح جائزة علمية تدل على تميز الكتاب ونفعه لطلاب العلم.

رابعًا: أن يكون معروفًا بالورع والتقوى وليس في ماضيه مايُشين سمعته(٢).

ثالثاً: جهود بعض مشايخ الأزهر في مواصلة الإصلاح والتطوير:

الإمام محمد مصطفى المراغي:

نشأ في المراغة من أعمال جرجا بصعيد مصر، وبعد حفظه للقرآن ظهرت نجابته فأرسله أبوه إلى الأزهر ليكمل تعليمه فيه، وبه تلقى العلوم على كبار مشايخ الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده الذي تأثر بأسلوبه ومنهجه ودعوته

(١) المصدر نفسه، المادة (١٠٤).

(٢) المصدر نفسه، المادة (١٠٧).

الإصلاحية، ومواقفه الوطنية، ودراساته العلمية سائراً على نهجه في التجديد والإصلاح.

وبعد حصوله على شهادة العالمية في الأزهر سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م رشحه الإمام محمد عبده ليكون قاضياً شرعياً في السودان بعد أن اشتغل بالتدريس عدة أشهر، نجح خلالها في جذب كثير من طلاب الأزهر إلى حلقته الدراسية بالجامع الأزهر.

ولم ينقطع الاتصال العلمي بينه وبين شيخه محمد عبده وهو في السودان، حتى عاد إلى مصر بعد ثلاث سنوات، واشتغل بالتدريس في الأزهر مرة أخرى، وحاول قدر استطاعته التقريب بين المذاهب الطائفية، كما حاول التقريب بين المذاهب الفقهية في الأزهر(١).

وفي مايو ١٩٢٨م تولى مشيخة الأزهر وهو في الثامنة والأربعين من عمره، فأقبل بعزيمة قوية على النهوض بالأزهر ليتبوأ مكانته في النهضة الإسلامية، ولذلك أنشأ جماعة كبار العلماء، واشترط أن يكون العضو فيها من العلماء الذين أسهموا في الثقافة الإسلامية وأن يقدم رسالة علمية تتسم بالجدة والابتكار، وأصبحت أكبر هيئة دينية في العالم الإسلامي.

واستمر الشيخ المراغي يناضل في سبيل إصلاح الأزهر، وتحديد أهدافه بين تيارات متضاربة حينذاك، ومضى في طريقه يقتحم العقبات، ويخوض الشدائد في سبيل الهدف الأسمى الذي يصبو إليه، وتعرض لخصومات عنيفة – مثلما حدث مع شيخه محمد عبده– من بعض العلماء التقليديين وبعض أصحاب السلطان، ولكن هذا لم يضعف عزيمته أو يوهن قوته، وفي خضم هذه الظروف كتب بعض المؤلفات أهمها تفسير جزء تبارك وبحث في وجوب ترجمة القرآن الكريم – رسالة

(١)د. محمد عادل عبدالعزيز – صفحات من تاريخ الأزهر–الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٧م– ص١٧٦.

الرسالة الإنسانية– بحوث في التشريع الإسلامي وأسانيد قانون الزواج، وغيرهم وقد وضع الشيخ مذكرة بنفسه تشتمل على منهجه في إصلاح أحوال الأزهر وأهم ما فيها:

أشار الشيخ إلى أن العلماء في الفترة الأخيرة استكانوا إلى الراحة وتركوا الاجتهاد، وسلكوا طريق التقليد، واستعانوا بكتب ليس فيها روح العلم، فابتعدوا عن المجتمع، وجهلوا الحياة وطرق التفكير والبحث الحديثة، وجهلوا ما جد في الحياة من علم، وما طرأ فيها من مذاهب وآراء، فأعرض الناس عنهم، فلم يؤدوا الواجب الديني الذي خصصوا أنفسهم له، وأصبح الإسلام بلا حملة وبلا دعاة بالمعنى الذي يتطلبه الدين(١).

وأشار الشيخ في مذكرته أيضاً إلى وجوب تدريس كل من القرآن الكريم والحديث الشريف دراسة جديدة، وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه، ويدرس الفقه دراسة خالية من التعصب لمذهب من المذاهب، ودراسة تاريخ الأديان ومعرفة التاريخ العام، وأوصى بوجوب وضع كتب قيمة في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة، ورأى أن الأزهر كان مصدر إشعاع للعلوم الدينية والعربية في البلاد الإسلامية، وانتهى الشيخ إلى أنه لإصلاح التعليم في الأزهر يجب أن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: العام وله مراحل ثلاثة أولى وثانوي وعالي.

القسم الثاني: وهو الدراسات العليا وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

١- قسم الفقه وأصوله.

٢- قسم اللغة العربية.

٣- قسم الدعوة والإرشاد.

وألف الشيخ لجنة الإصلاح بالأزهر لوضع برنامج الإصلاح على أساس هذه

(١) جريدة الأهرام المصرية يومي ٥، ٧ أغسطس سنة ١٩٢٨م.

المذكرة وطلب من الملك فؤاد الأول إطلاق يده في شئون الأزهر فرفض الملك واستقال الشيخ سنة ١٩٢٩م، وظل بعيداً عن مشيخة الأزهر ست سنوات حتى عاد إليها سنة ١٩٣٥م، واتجهت همته إلى وضع قانون جديد بالأزهر وهو ما عرف بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦م ليكمل به الإصلاحات التي بدأها الشيخ الظواهري، وأهمها إنشاء لجنة للفتوى، وتعيين خريجي الأزهر في مدارس الحكومة، واستبدال الخبز الذي كان يصرف للطلاب بالنقود حفاظاً على كرامة الأزهر وطلابه(١).

وكان للدراسات التاريخية اهتمام ووضع خاص في تفكير الشيخ المراغي فقد أنشأ قسم خاص بها في كلية أصول الدين، ويلتحق بها الحاصلون على أصول الدين والشريعة، ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية (الدكتوراه حالياً) لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد عن خمس سنوات، واسمها العالمية من درجة أستاذ في التاريخ الإسلامي وما يلزمه من الدراسات(٢).

وحاول الشيخ في فترته الثانية في مشيخة الأزهر إرضاء الاتجاهين في الأزهر سواء المتمسكين بالكتب القديمة والتراث، والمطالبين بالإصلاح إلا أن هذا الأمر كان يصعب التوفيق فيه، وخاصة بعد أن تدخلت الحكومة والملك والأحزاب في شئون الأزهر، وسعى كل طرف لجذب عدد من العلماء إليه، بل وتحريض الطلاب للثورة على الشيخ المراغي نفسه من جانب أعدائه، مما أدى إلى تعطل الدراسة عدة مرات، ووضع الكثير من العقبات أمام برنامج الإصلاح، حتى توفي الشيخ سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

٢-الشيخ الأحمدي الظواهري:

نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح، وكان أبوه من خيرة علماء

(١) المراغي بأقلام الكتاب- جمع الشيخ أبو الوفا المراغي-القاهرة ١٩٥٧م- ص١٧.

(٢) د. مصطفى رمضان -ص١٠٠.

الأزهر وزميلاً للشيخ محمد عبده، وتأثر بأبيه وبالشيخ محمد عبده بعد أن أعجب بأسلوبه في الكتابة والبحث والتدريس، وصار مؤمناً بأسلوبه في إصلاح الأزهر، واستقى آراؤه في الإصلاح والتطوير بعد ذلك من آراء الشيخ محمد عبده في التطوير والإصلاح.

وبعد أن نال شهادة العالمية من الأزهر عمل بالتدريس في القسم العالي بمعهد طنطا الأزهري على الرغم من حداثة سنه، ثم عين شيخاً لمعهد طنطا وعمل على إصلاحه قدر جهده، ثم نقل شيخاً لمعهد أسيوط، وهناك شارك في العديد من المؤتمرات التي تدعو لإصلاح الأزهر، ثم عين شيخاً للأزهر في جمادى الأولى سنة ١٣٤٨هـ/ أكتوبر سنة ١٩٢٩م بعد استقالة الشيخ المراغي [١].

وكانت صلة الشيخ الظواهري بالملك فؤاد قوية، فاستفاد بهذه الصلة في تنفيذ مشاريعه الإصلاحية بالأزهر، والتغلب على المعارضين للإصلاح في الأزهر.

وقد ألف الشيخ في شبابه كتابه الهام الذي دعا فيه إلى إصلاح الأزهر بل وذكر الطرق ووسائل الإصلاح والتطوير، وهو كتاب العلم والعلماء [٢].

ومما جاء فيه قوله: إن أكثر علمائنا اليوم لا يدري كيف يدعو إلى دينه، بل ولا يخطر له ذلك على بال... يندهش الإفرنج من سرعة انتشار الدين الإسلامي، ولكن على يد من هذا يكون؟ على يد التجار وآحاد الناس الذين يتجولون في الأقطار لا على يد ساداتنا وكبرائنا الأعلام، فلهذا أرى وجوب إيجاد علم باسم: علم الدعوة الإسلامية تكون غايته إثبات صحة الدين الإسلامي بإيراد الأدلة ودفع الشبه على حسب ما يوافق الناس اليوم، ويناسب مشاربهم، ودرجة معارفهم[٣] .

وطالب الشيخ العلماء بتعلم اللغات الأجنبية لتبليغ الرسالة الإسلامية إلى

---

(١) د. محمد عادل عبدالعزيز – ص ١٧٨.

(٢) الشيخ الظواهري – العلم والعلماء –طبع في مدينة طنطا سنة ١٩٠٤م–ص١٠٤.

(٣) الشيخ الظواهري – العلم والعلماء–ص١٥٥.

الأمم التي لا تعرف العربية، ورأى أنه لابد من الاعتناء بالمؤلفات الحديثة والاستفادة منها وتأليف كتب جديدة للتدريس في العلوم المختلفة [١].

وما أن تولى الشيخ الظواهري مشيخة الأزهر حتى انتقل من مرحلة الكلام إلى العمل الجاد مدعوماً بقوة من الملك فؤاد فألف لجنة تحت رئاسته لوضع قانون جديد لإصلاح الأزهر، وبعد عمل متواصل عدة شهور أنجزت اللجنة عملها، ووضعت القانون المعروف برقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠م[٢].

أهم ما جاء في القانون إنشاء ثلاث كليات في الأزهر لأول مرة. الأولى تسمى كلية اللغة العربية لدراسة علوم النحو والصرف والمنطق والبلاغة والتاريخ الإسلامي وفقه اللغة العربية وآدابها. والثانية كلية الشريعة لدراسة أصول الفقه وحكمة التشريع ومقارنة المذاهب وتاريخ التشريع. والثالثة كلية أصول الدين لدراسة التفسير والحديث وما يتصل بهما من توحيد وعقيدة [٣].

وتقرر تدريس اللغات الأجنبية بكليات الأزهر الثلاث، لأنها ضرورية لمن سيقوم بعد تخرجه بنشر الدعوة وإرشاد المسلمين في شتى بقاع العالم.

وتم إنشاء أقسام للتخصص الدقيق بعد الدراسة في هذه الكليات يعطي للمتخرج منها لقب أستاذ، ويؤهله للتدريس في الكليات.

---

(١) المرجع السابق – ص١٨٢، ٢٠٠٢

(٢) جريدة الوقائع المصرية – عدد ١٠٧ بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٣٠م.

(٣) د. عبدالمتعال الصعيدي– ص١٢٣.

تعيين شيوخ للكليات:

وفي ٢٥ محرم ١٣٥٠هـ/ ١٢ يونيه ١٩٣١م صدر الأمر الملكي رقم ٤٥ لسنة ١٩٣١م بتعيين الشيخ محمد مأمون الشناوي شيخًا لكلية الشريعة(١)، كما صدر الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٣١م بتعيين الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ معهد الإسكندرية شيخًا لكلية أصول الدين(٢)، وصدر الأمر الملكي رقم ٤٧ لسنة ١٩٣١م بتعيين الشيخ إبراهيم حمروش المفتش بالإدارة العامة للمعاهد الدينية شيخًا لكلية اللغة العربية(٣)، وذلك تنفيذًا للقانون الجديد.

وكانت هذه خطوة كبيرة في مجال الإصلاح، ومهدت الطريق لإنشاء جامعة الأزهر الحديثة، وأفسحت أمامها المجال لتأخذ مكانها بين جامعات العالم المتطور. وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة نفوذ الأزهر في مؤسسات الدولة الرسمية فتم تعيين شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية عضوين في مجلس الشيوخ لبث الروح الدينية في المجلس، وهو ما أشار إليه الشيخ الظواهري حيث كان يطلب رفع الجلسة دائماً للصلاة عند حلول موعدها، وطالب بإنشاء مسجد فخم في ساحة البرلمان ليؤدي فيه الأعضاء الصلاة، وتم إنشاؤه فعلاً.

وحاول الشيخ الظواهري أن يكسب لمنصب شيخ الأزهر صفة عالمية كما للبابا في روما من أجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين في العالم كله، فأعلن احتجاجه على قيام فرنسا بمحاولة إخراج البربر في بلاد المغرب من الإسلام،

(١) مكتبة الأزهر الشريف، وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، كود (٢٤٢٦ـ ٨)، أمر ملكي رقم ٤٥ لسنة ١٩٣١م بتعيين شيخ لكلية الشريعة، بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٥٠هـ/ ١٢ يونيه ١٩٣١م .

(٢) المصدر نفسه، كود (٢٤٢٤ـ ٨)، أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٣١م بتعيين شيخ لكلية أصول الدين، بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٥٠هـ/ ١٢ يونيه ١٩٣١م .

(٣) المصدر نفسه، كود (٢٤٢٥ـ ٨)، أمر ملكي رقم ٤٧ لسنة ١٩٣١م بتعيين شيخ لكلية اللغة العربية، بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٥٠هـ/ ١٢ يونيه ١٩٣١م .

وإدخالهم في النصرانية، كما احتج على قيام الإيطاليين بتعذيب وإعدام الزعيم الليبي عمر المختار، وطلب من وزير خارجية مصر إبلاغ هذا الاحتجاج إلى سفيري فرنسا وإيطاليا [١].

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي قام بها الشيخ الظواهري إلا أنه اضطر إلى تقديم استقالته سنة ١٩٣٥م بسبب التطورات السياسية في البلاد حيث مرض الملك فؤاد واعتلت صحته، وازداد نفوذ الإنجليز والحكومة الموالية لهم، وكانوا غير راضين عن الشيخ لصلته القوية بالملك، فقاموا بتحريض بعض الطلاب الناقمين على الإصلاح في الأزهر للثورة على الشيخ والتهجم عليه، مما دعاه لتقديم استقالته، وعاد الشيخ المراغي مرة أخرى لمشيخة الأزهر [٢].

٣- الإمام مصطفى عبدالرازق

نشأ في أسرة عريقة في الجاه والعلم، وبعد حفظه للقرآن الكريم أرسله والده إلى الأزهر، وتأثر بأستاذه وشيخه محمد عبده ، وبعد أن نال شهادة العالمية سنة ١٩٠٨م عمل بالقضاء الشرعي عدة أشهر، ثم سافر إلى فرنسا لدراسة اللغة الفرنسية والفلسفة في جامعة السربون حسب وصية أستاذه وشيخه الذي كان يوصي تلاميذه وطلابه بالانفتاح على كافة الثقافات للاستفادة منها في تطوير الثقافة الإسلامية، والوقوف على مدى ما وصل إليه الفكر العالمي من تقدم ورقي في مجال دراسة المواد المتصلة بعلوم الأزهر، وفي مجال آخر هو المجال العملي والخاص بالعلوم العملية [٣].

وبعد عودة الشيخ من فرنسا عمل أستاذًا بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً) حتى صدر قرار بتوليه مشيخة الأزهر بعد وفاة الشيخ المراغي في رمضان

(١) د. مصطفى محمد رمضان– تاريخ الإصلاح في الأزهر – ص٩١.

(٢) جريدة الأهرام – عدد ٢٨ إبريل سنة ١٩٣٥م.

(٣) مصطفى رمضان– ص١١٠.

سنة ١٣٦٤هـ أغسطس سنة ١٩٤٥م، وقد اعترض كبار العلماء بالأزهر على هذا التعيين لأن من يعين في هذا المنصب يجب أن يكون عضواً في جماعة كبار العلماء، وباشر التدريس بالأزهر، فأصدرت الحكومة قراراً يقضي بأن التدريس بالجامعة المصرية مساوياً للتدريس بالأزهر فأذعن معظم العلماء لذلك لأنها كانت رغبة الملك (١).

وباشر الشيخ مهام منصبه في وقت تغير فيه الجو العلمي في الأزهر إلى الأحسن واتضحت فيه آثار الإصلاح، وتعددت به التخصصات، وأدخلت دراسة العلوم الحديثة بطريقة موسعة في كلياته الثلاث(٢) كالفلسفة والمنطق والأخلاق والتاريخ، ودراسة اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية والفارسية، ولم يعد هناك غضاضة في الاستعانة بالأساتذة النابهين في هذه العلوم من جامعة القاهرة للتدريس لطلاب الأزهر، ولم يكتف الأزهر بذلك بل انفتح على الثقافات الغربية والجامعات الأوربية، فأرسل البعثات إلى جامعات انجلترا وفرنسا وألمانيا.

ولا شك أن هذا الانفتاح على ثقافة العالم الغربي سيجعل مبعوثي الأزهر يقفون على مدى ما وصل إليه الفكر العالمي من تقدم ورقي في مجال دراسة المواد المتصلة بعلوم الأزهر، وسينتفعون بمناهج البحث التي تقدمت تقدماً ملحوظاً آنذاك في جامعات أوربا(٣).

وقد شهد الشيخ مصطفى عبدالرازق هذا التطور، وعمل على استمراره بعد أن بدأ الأزهر يجني ثماره، وقال عن ذلك: «منذ أكثر من عشرين عاماً كنت سكرتيراً

(١) علي عبدالعظيم –ج٢–ص٨٦.

(٢) هي كلية اللغة العربية وأصول الدين والشريعة وصدر قرار بإنشاء هذه الكليات سنة ١٩٣٠م/ ١٣٤٩هـ في عهد الشيخ الأحمدي الظواهري – عبدالمتعال الصعيدي– تاريخ الإصلاح في الأزهر– ص١٢٣.

(٣) د. مصطفى رمضان – تاريخ الإصلاح في الأزهر – ص١١٢.

لمجلس الأزهر الأعلى والسكرتير العام للمعاهد الدينية، وكنت بحكم منصبي متصلاً بمناهج التعليم في الأزهر، وما يقرر تدريسه من الكتب، وأذكر أنه في ذلك العهد كان قرر تدريس كتاب تهذيب الأخلاق لابن مسكويه في بعض السنين الدراسية، وسرني ذلك لأني كنت أحب أن تجد كتب الفلاسفة الإسلاميين منفذاً إلى المعهد الإسلامي الأكبر، ولم يمض زمن طويل حتى علمت أن المدرسين والطلاب شكوا من تدريس رسالة ابن مسكويه بحجة أنها تتضمن من الآراء والمذاهب ما يعتبر فلسفة ينبغي أن يتنزه عنها الأزهر الشريف وحل محل كتاب «تهذيب الأخلاق» رسالة صنعها بعض مدرسي الأزهر تتضمن آثاراً وحكماً ومواعظ تحث على مكارم الأخلاق، وتنهى عن مساويها، وحاولت جهدي أن أدافع عن ابن مسكويه وعن كتابه فلم يجد مسعاي شيئاً، وكادت تثار حول سمعتي الدينية شبهات كان لها حينذاك خطرها، وقد اطلعت أخيراً على كتاب للأستاذ الفاضل الشيخ محمد يوسف موسى اسمه «تاريخ الأخلاق» والكتاب عرض طيب لتاريخ الأخلاق في الشرق القديم، وعند الإغريق في العصور المختلفة، وفي القرون الوسطى، وفي الفلسفة الحديثة، وفي الإسلام ..

عادت بي الذاكرة حين راجعت فصول هذا الكتاب الذي يؤلفه مدرس الأخلاق بكلية أصول الدين إلى ما كان من حديث مسكويه فأدركت مبلغ ما حدث من التغيير في الجو العلمي للأزهر في أقل من ربع قرن من الزمن، ورجوت أن يكون ذلك آية من آيات الحرية الفكرية في البحث العلمي التي ألتمس المصلحون شيئاً منها للأزهر الشريف منذ زمان ، ووجدوا في سبيل مسعاهم أذى كثيراً» (١).

وكان الشيخ مصطفى عبدالرزاق وفياً لشيخه ولمبادئه فقام بترجمة رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده إلى اللغة الفرنسية، كما كتب كتاباً عن حياته

(١) محمد يوسف موسى– تاريخ الأخلاق – مقدمة الكتاب للشيخ مصطفى عبدالرزاق– د. مصطفى رمضان – تاريخ الإصلاح في الأزهر – ص١١١

وإصلاحاته بالإضافة إلى مؤلفاته العديدة التي ساهم بها في الإصلاح العلمي بالأزهر.

وهكذا أثمرت شجرة الإصلاح التي زرعها الإمام محمد عبده بثلاث ثمرات قيمة واصلت برنامجه الإصلاحي، وحققت كثيراً مما كان يصبوا إليه، وتطمح نفسه إليه، وهذا يدعونا دائماً للسعي للإصلاح والتطوير في الأزهر وكافة المؤسسات العلمية لأن من لايتقدم يتأخر، وعلينا مواكبة النهضة العلمية الحديثة لمسايرة الأمم الأخرى في تقدمها.

والله الموفق.

المراجع والمصادر

إبراهيم أحمد العدوي:

١) الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٨م-١٩٨٩م.

إبراهيم صقر:

٢) مشكلة الحرية عند الشيخ محمد عبده، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الدراسات العربية والإسلامية ، جامعة القاهرة ١٩٩٩م.

أحمد أمين:

٣) زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة،١٩٦٥م.

أحمد تيمور باشا :

٤) أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة،الطبعة الأولى ، ١٩٦٧م.

الأحمدي الظواهري:

٥) العلم والعلماء، طنطا، ١٩٠٤م.

أنور حجازي :

٦) عمالقة و رواد ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

بلفت(ستر . ألفريد سكاون)

٧) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر، راجعه ووافق على ما فيه الإمام محمد عبده، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

الجبرتي :

٨) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مطبعة الأنوار المحمدية ، بدون تاريخ.

جريدة الأهرام المصرية :

٩) بتاريخ ٥ أغسطس، ٧ أغسطس عام ١٩٢٨م ، وبتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٣٥م.

جريدة المؤيد :

١٠) العدد ١٤ مارس ١٩٠٤م

جريدة المقطم:

١١) العدد ١٨ مارس ١٩٠٤م.

جريدة المنار:

١٢) العد ١٦ جمادى الأولى ١٣٢٣هـ.

رأفت غنيمي الشيخ:

١٣) تاريخ العرب الحديث وجهاد الأندلسيين، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

رفاعة الطهطاوي:

١٤) مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية، مطبعة الرغائب، القاهرة، ١٩١٢م.

سليمان رصد:

١٥) كنز الجوهر في تاريخ الأزهر ، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

صلاح أحمد هريدي علي:

١٦) دراسات في تاريخ مصر الحديث المعاصر (١٢٢٠-١٣٠٠هـ/ ١٨٠٥-١٨٨٢م)، الجزء الثاني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

عباس العقاد:

١٧) عبقري الإصلاح والتعليم، دار النهضة، مصر – القاهرة ١٩٨٧م.

عبد الحليم الجندي:

١٨) الإمام محمد عبده، دار المعارف، بدون تاريخ.

عبد العزيز الشناوي:

١٩) الأزهر جامعاً وجامعة، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٣م.

عبد الكريم سلمان:

٢٠) أعمال مجلس إدارة الأزهر، مطبعة المنار، القاهرة، بدون تاريخ.

عبدالله بن سعد الرويشد:

٢١) قادة الفكر الإسلامي: رابطة الأدب الحديث ١٣٩٤هـ.

عبد المتعال الصعيدي:

٢٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م.

عثمان أمين:

٢٣) رائد الفكر المصري، الإمام محمد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

علي عبدالعظيم:

٢٤) مشيخة الأزهر، طبع مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

علي عبدالواحد وافي:

٢٥) ابن خلدون والأزهر، بحث مقدم إلى ندوة مجمع البحوث الإسلامية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

قانون مجلس إدارة الأزهر:

٢٦) مسجلات ووثائق الأزهر المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

كمال الدين عبدالغني المرسي:

٢٧) الإمام محمد عبده وأثره في تجديد الفقه الفكر الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

محمد رشيد رضا

٢٨) تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، الطبعة الثانية، دار الفضيلة، ٢٠٠٦م.

محمد ضياء الدين الريس:

٢٩) الشرق الأوسط في التاريخ الحديث ، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٥م.

محمد عادل عبدالعزيز:

٣٠) صفحات من تاريخ الأزهر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

محمد عبده:

٣١) الأعمال الكاملة، تحقيق محمد عمارة، والجزء الثاني، دار الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٢) الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة، د. عاطف العراقي، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٧م.

محمد يوسف موسى:

٣٣) تاريخ الأخلاق ، مقدمة الكتاب للشيخ مصطفى عبدالرازق، القاهرة ١٩٤٥م.

مصطفى رمضان:

٣٤) تاريخ الإصلاح في الأزهر، دار الوفاء، القاهرة ١٩٨٤م.

أبو الوفاء المراغي :

٣٥) المراغي باقلام الكتاب ، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٧م.